ظاهرة الجنس(التّذكير والتّأنيث) مقاربة لسانية.

أ/عُمَر بوبقار.
جامعة قاصدي مرباح ـ ورقلة (الجزائر)

الملخص:

من الظواهر اللغوية ذات البال، ظاهرة الجنس، والتي تتبني على ثنائية التذكير والتأنيث،حيث تحرص اللغة على الفصل الصارم بين المذكر والمؤنث ،وتنأى بنفسها عن قَبول الخطأ فيهما أو الخلط بينهما،حفاظا على سلامة عملية التواصل واستمرارها،و هي إذ تقسّم المذكر والمؤنث إلى حقيقي ومجازي،وتجعل من الأسماء ما يجوز فيه التذكير والتّأنيث على حد سواء، فإنّها تتوكأ في ذلك على التأويل والتعليل، في إطار ما يُعرف بقانون:"الحمل على المعنى"، وظاهرة الجنس، إذ تسهم في تحقيق التواصل اللغوي،فإنّ لها صلة بالاقتضاب الألسني ، كما نجد لها أثرا في القراءات القرآنية، وهي انعكاس صادق لاختلاف اللهجات وتعددها.

Résumé :

le genre entant que phénomène linguistique important, se basant sur la distinction Masculin/Féminin, démontre la rigidité de la langue qui essaye toujours d'établir la séparation pour s'éloigner de la confusion, et assurer la continuité de la communication linguistique.

De même, la langue distingue le Masculin/Féminin par rapport au sens propre et figuré alors qu'elle autorise la mixité dans certains noms et certaines choses. Cette dernière qui s'appuie sur l'interprétation et l'argumentation est liée à l'économie de la langue.

le phénomène est fort présent dans les Lectures Coraniques, ce qui reflète la diversité et la multiplicité des dialectes.

أدرك ناطق اللغة، أنّ أشياء العالم، والموجودات من حوله، قد تحقّق فيها مبدأ الفصل والتّمايز، من حيث الجنس أو النوع ، فقد « لفت الجنس نظر الإنسان الأول ، حين عرف الفرق بين الذكر والأنثى في الإنسان والحيوان وانعكس أثر ذلك بالطبع على لغته »،[i]فجاءت الأسماء فيها قسمين؛أسماء خاصة بالمذكّر، وأسماء خاصة بالمؤنّث.

ولا تشذ الأسماء في اللغة العربيّة عن هذا التقسيم ، فالتّذكير والتّأنيث، يشيران إلى عملية وَسْم الكلمات، إمّا بِسمة المذكّر،وإمّا بِسمة المؤنّث، وذلك مردّه إلى إجراء تصنيفي من لدن مستعمل اللغة، محتكما في ذلك إلى ما توارثه من منظومته اللغوية، في مخزونها المفرداتي ، أو معجمها اللغوي، هذا المخزون الذي لا يعترف بجنس آخر وسط بين المذكّر والمؤنّث، وإن كانت « بعض اللّغات الهندوأوروبية، ومنها اليونانية يوجد بها جنس ثالث هو ما يعبر عنه حديثا بالمحايد Neuter وهو في الأصل ما ليس بمذكر ولا مؤنّث ».[ii]

إنّ تقسيم الاسم من حيث الجنس إلى مذكر و مؤنث يعد قاعدة من القواعد المقررة في اللغة العربيّة،و في أخواتها الساميات[iii]ولا « يُعرف خروج على هذه القاعدة المطّردة في أي من لغات الأسرة السامية،وحتى ذلك القسم الثالث:(الخنثى) الذي لا يخلص لذكر ولا أنثى تعاملت معه اللغة معاملة المذكّر أو المؤنّث،ولم تخصَّه بمعاملة تميزه ».[iv]

وهذا الذي عُدَّ قسما ثالثا « الخنثى » ولكن لا يمكن أن يستقل بذاته، بل يؤول إلى أحد أمرين ؛ إمّا أن يكون في خانة المذكّر،أو في خانة المؤنّث،قد يسد مسده،ذلك القطاع الواسع من الأسماء التي يجوز فيها التّذكير والتّأنيث على حد سواء ، فيكون القسمَ الثالثَ، و لو من باب التَّجوُّز.

يقول د/ بديع إميل يعقوب:« واللغات السامية، ولغتنا منها، تنقسم الكلمات فيها، بالنسبة إلى الجنس، إلى قسمين:مذكر ومؤنث والأصح تقسيمها في لغتنا العربيّة إلى ثلاثة أقسام:مذكر ومؤنث وما يذكر ويؤنث ».[v]

وتجمل الإشارة إلى أنّ المذكّر والمؤنّث من الأسماء ، على ضربين: [vi]

. حقيقي: وهو ما كان له فرج الذكر بالنسبة للمذكر، وفرج الأنثى بالنسبة للمؤنث، نحو: رجل وامرأة، وجمل وناقة.

. غير حقيقي أو مجازي: وهو ما لم يكن له فرج الذكر أو فرج الأنثى، نحو: الجدار والجبل، والقِدْر والنار ، وغيرها.

وعليه فهناك ما يستحق التّذكير والتّأنيث «بالطبع» وهو الإنسان والحيوان، وهو: الحقيقي، لاشتماله على عضو التّذكير أو التّأنيث، وهناك ما يستحق التّذكير والتّأنيث « بالوضع» والاصطلاح، ويكون في غير الإنسان والحيوان، كالجمادات والمعاني وغيرها، وهو: غير الحقيقي ، أو المجازي،فكل « ما كان من غير الحيوان فلا حقيقة لتأنيثه»[vii]،أو تذكيره، لعدم وجود أعضاء تذكير وتأنيث فيه.[viii]

يقول د/ رمضان عبد التواب: « التّذكير والتّأنيث في اللغة من خصائص الحيوان، وأنّ إطلاقه على غير ذلك يكون على سبيل المجاز، فقال ابن رشد: " والتّذكير والتّأنيث في المعاني إنّما يوجد في الحيوان، ثمّ قد يُتجوز في ذلك في بعض الألسنة، فيُعبَر عن بعض الموجودات بالألفاظ التي أشكالها أشكال مؤنثة، وعن بعضها بالتي أشكالها أشكال مذكرة...» .[ix]

فالمذكّر والمؤنّث الحقيقيان لا يطرحان إشكالا، مادام عضو التّذكير وعضو التّأنيث، يميز أحدهما عن الآخر، في حين نجد أنّ التّذكير والتّأنيث فيما لا عضو فيه يجعله مذكّرا أو مؤنّثا، هو من باب المجاز، ولذلك نجدهم يختلفون فيه، فما تذكّره لغة أو قبيلة قد تؤنثه لغة أو قبيلة أخرى، والعكس صحيح، فما هو مؤنث عند قوم قد نجده مذكرا عند قوم غيرهم، أو قد يعاملون المسمى الواحد ، تارة على أنّه: مذكر وأخرى على أنّه: مؤنث، من باب أنه يجوز فيه التّذكير والتّأنيث على حد سواء ، ولكن مع تعليل وتخريج لِمَ عُومل معاملةَ المذكّر إن كان مؤنّثا في الأصل، ولِمَ عُومل معاملةَ المؤنّث إن كان مذكّرا ، في أصل وضعه.

ولعلّ هذا ما جعل القدماء ، يولون عنايتهم، بباب « التّذكير والتّأنيث» فأفردوا له المؤلفات ، مبينين المذكّر من المؤنّث ، وما يستوي فيه التّذكير والتّأنيث ، محتكمين في ذلك إلى التأويل وتقدير الكلام ، في إطار قانون "الحمل على المعنى"؛ فهذا ابن جني، يتحدّث عن التّذكير والتّأنيث، تحت عنوان:(الحمل على المعنى، فيقول:« اعلم أن هذا الشرج [النوع] غور من العربيّة بعيد ، ومذهب نازح فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما ، كتأنيث المذكّر ، وتذكير المؤنّث... فمن تذكير المؤنّث، قوله:

فَلاَ مُزْنَةً وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا.

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان. ومنه قول الله عز وجل: ﴿ **فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي** ﴾الأنعام:78] أي هذا الشخص أو هذا المرئي ونحوه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّه** ﴾ [البقرة:275] لأنَّ الموعظة والوعظ واحد...».[x]

وكذلك نجد "الثعالبي" في كتابه:" فقه اللغة وأسرار العربيّة" ، قد أفرد فصلا بعنوان: « "فصل حمل اللّفظ على المعنى في تذكير المؤنّث، وتأنيث المذكّر" ، فيقول: « من سنن العرب ، ترك حكم ظاهر اللفظ وحمله على معناه، كما يقولون: ثلاثة أنفس والنفس مؤنثة ، وإنّما حملوه على معنى الإنسان أو معنى الشّخص... وقال عزَّ اسمه: ﴿ **فَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا**﴾[ق/ 11] ولم يقل ميتة، لأنّه حمله على المكان...» [xi].

العقل والمنطق وتحديد الجنس:

إذا ضربنا صفحا عن المذكّر والمؤنّث الحقيقيَيْن ، وأمعنا النظر فيما ذُكِّر وما أُنِّث مجازيا، متسائلين عن سبب تأنيث المؤنّث وسر تذكير المذكّر، وهل من تعليل مقنع، يقبله العقل ولا يناقضه المنطق، يدعو إلى قَبول الأساس الذي قُسِّمت عليه الأسماء والأشياء، بين فئتي المذكّر والمؤنّث المجازيين أو غير الحقيقيين، فإننا نوقن ألاّ صلة منطقية أو عقلية بين الاسم ودلالته على التّذكير أو التّأنيث و«الدّليل على فقدان هذه الصّلة العقلية، أنَّ من اللّغات ما يعدّ بعض الكلمات مؤنّثا، وهي مذكّرة في لغات أخرى، والعكس بالعكس؛ فمثلا تعدّ اللّغة العربيّة: (الخمر) و (السن) و (السوق) كلمات مؤنّثة، في حين تعدّها اللغة الألمانية مذكّرة...كما تَعدّ اللغة العربيّة أيضا: (الصّدر) و (الأنف) و (اللّسان)كلمات مذكّرة، وهي على العكس من ذلك مؤنّثة في الألمانية» [xii].

يقول "فندريس":« فالتمييز بين الأجناس النحوية لا يقوم على شيء من العقل، إذ لا يمكن لإنسان كائنا من كان أن يقول: لماذا كانت Table "مائدة" و chaise "مقعد" و Salière "إناء الملح" ، مؤنثة، في حين كانت Tabouret "مقعد المطبخ" و Fauteuil "مقعد بجوانب" و sucrier " إناء السُّكر"مذكّرة» [xiii].

فمردُّ الأمر ومنتهاه إلى التّواضع والاصطلاح؛ يقول "محمود السعران": « إن الجنس يجري على منطق خاص؛ بمعنى أن الجنس اللغوي،لا يطابق الجنس في الواقع الطبيعي، فالاصطلاح وحده هو الذي(ذكَّر)الهواء و(أنَّث)الأرض والسماء في العربيّة »[xiv].

إنّ "الاصطلاح" الذي، تحتكم إليه ظاهرة التّذكير والتّأنيث، والّذي قد لا يَمتُّ إلى العقل والمنطق بصلة، هو الذي جعل "محمودا السعران"، يحكم بعدم تطابق الجنس لغويا مع الجنس في الواقع الطبيعي، ويؤكد ذلك عنده، أن العربيّة تعامل كلمات في

المفرد معاملة المذكّر، بينما تعاملها في حالة الجمع معاملة المؤنّث، من مثل: كتاب وقلم ،كما أنها تجمع(رجل)على رجالات وهذا الجمع الأخير، يشبه في صورته صورة جمع المؤنّث[xv].

أضف إلى ما سبق، أنّ علامات التّأنيث، قد نجد لها أثرا في بعض الكلمات المذكّرة، ولعل هذا ما يجعل الجنس اللغوي والجنس في الواقع الطبيعي على طرفَيْ نقيض، ومن ثَمَّ فُقدت الصِّلة العقلية ، بين الأسماء وما تدلّ عليه من تذكير أو تأنيث.

يقول "بديع إميل يعقوب": « ومما يزيد الأمر تعقيدا أن علامات المؤنّث الثلاث، وهي الألف المقصورة، والألف الممدودة، والتاء المربوطة أو هاء التّأنيث، قد نجدها في المذكّر» [xvi].

والّذي يدعو إلى العجب، ويدل على أن للتذكير والتّأنيث منطقا خاصا، يخالف العقل ومنطق الأشياء، أنّ العرب، وإن كانت تؤنث الشمس وتذكر القمر، فإنّ المنجمين، وعلى العكس من ذلك، يجنحون إلى تذكير الشمس وتأنيث القمر! وليت الأمر توقف عند المذكّر والمؤنّث المجازيين، بل وصلت الحال عندهم إلى تذكير المؤنّث، وتأنيث المذكّر، الحقيقيين، ومما يقضي العجب أنّ عضو التّأنيث مذكر عند العرب، وعضو التّذكير له من الأسماء ما هو مؤنث، يقول "ابن مسكويه": «أما النحويون فلا يعللون هذه الأمور ويَذْكرون أن الشيء المذكّر بالحقيقة ربما أنثته العرب، والمؤنّث بالحقيقة ربما ذكرته العرب، فمن ذلك أن الآلة من المرأة بعينها، التي هي سبب تأنيث كل مؤنث، هي مذكر عند العرب، وأما آلة الرجل فلها أسماء مؤنثة...» [xvii].

ولعل ما سبق من أمثلة ، إلى جانب تقسيم التّذكير والتّأنيث إلى حقيقي ومجازي، واختلاف اللهجات في الاسم الواحد تذكيرا وتأنيثا، هو ما جعل "برجشتراسر" يقرر أنّ « التّأنيث والتّذكير من أغمض أبواب النّحو، ومسائلهما عديدة مشكلة... »[xviii].

الخلط في الجنس والتّواصل اللّغوي:

إن معرفة باب التّذكير والتّأنيث، من الأهمية بما كان ، إذا ما أردنا للتواصل أن يتحقق ويستمر بين أبناء الجماعة اللغوية ، وعليه فإنَّ بيان النوع وتحديدَه ، قد رافق مسيرة الإنسان في الوجود ، فما هو مذكر أو مؤنث بالطبع والخِلقة عند الإنسان أو الحيوان ، هو كذلك : مذكر أو مؤنث حقيقة وواقعا، وما هو مذكر أو مؤنث بالوضع والاصطلاح، في الإنسان والحيوان وغيرهما، هو كذلك، مذكر أو مؤنث على غير

الحقيقة، تجوُّزا وتوسعا، مادام لا يملك مميز التّذكير ومميز التّأنيث، أي العضو الدال على التّذكير والعضو الدّال على التّأنيث، وبتقادم الزّمن بلغ العقل الإنساني مرحلة، تحقّق فيها الفصل والتّمييز بين المذكّر والمؤنّث، وانحازت المخلوقات والموجودات إمّا إلى حظيرة التّذكير وإمّا إلى حظيرة التّأنيث، وإمَّا إلى منزلة بين المنزلتين، يجوز فيها التّذكير والتّأنيث على حد سواء، وهنا أصبحت قضية بيان الجنس أو النوع محاطة بهالة من القداسة، من لدن ناطق اللغة، فهو لا يرضى الخطأ أو الخلط في الجنس، فما هو مذكر يعامل معاملة المذكّر وما هو مؤنث يعامل معاملة المؤنّث في آن معا، فلا بد أن يُعرف وأن يتم الإلمام به.

إنّ الوظيفة المركزية للغة التي هي التواصل، قد تتعطل، و يتعذر تحققها إذا خلط الناطق بين المذكّر والمؤنّث، أو إذا أخطأ في تحديد النوع، وكان ذلك عندهم من العيب الواجب تلافيه ،ورأوا أنه لا تتم المعرفة الحقَّة بالنّحو والإعراب، إلاّ بمعرفة باب المذكّر والمؤنّث وأنّ جهل هذا الباب هو أمارة على نقصان معرفة النحو والإعراب.

يقول أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري: « إنّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفةَ المذكّر والمؤنّث، لأنّ من ذكّر مؤنّثا أو أنّث مذكّرا كان العيب لازما له، كلزومه من نصب مرفوعا أو خفض منصوبا أو نصب مخفوضا ».[xix]

لا شك أن نظام اللغة لا يقبل، أن تهدم أركانه، أو يطعن في مقتل، وذلك بالخلط في الوظائف النحوية، وبإحلال حركات الإعراب، بعضها محل بعض، كأن ننصب الواجبَ الرفع أو نجر ما يجب نصبه، أو العكس؛ بأن ننصب ما وجب جره، فذلك من شأنه، أن يخلخل بنية اللغة وقواعدها ومن ثَمَّ يتعذر التواصل والفهم، وتعجز اللغة عن القيام بالغاية التي وجدت من أجلها،و عُدَّ ذلك الخلط بين الحركات والخطأ في إحلالها مواقعها، من المعيب المشين، الواجب مقته والتخلص منه.

وكذلك هي الحال لمن جهل معرفة المذكّر والمؤنّث وخلط بينهما، وتكرر خطأه فيهما، يكون قد وقع في المعيب المقيت، وعبث بالمقدس، وصدم السامع وربما قطع حبل التواصل معه، لعدم تحقق الفهم، ولغموض الرسالة، ومؤدى الكلام، ومضمونه.

يقول "فندريس": « وليس هناك من غلطة تصدم السامع من فم أحد الأجانب أكثر من الخلط في الجنس، فإذا تجاوز تكرارها، تعذّر فهم الكلام » .[xx]

التّذكير والتّأنيث و الاقتصاد اللغوي:

"الاقتصاد" مبدأ تقوم عليه اللّغة، وذلك ببذل« أدنى جهد والحصول على أكبر منفعة، ويُسمَى هذا السلوك :"الاقتضاب الألسني" »[xxi] أو هو ما يسميه "دي سوسير": «قانون الجهد الأقل »[xxii]وهذا الاقتصاد قد يكون في الجهد العضلي المبذول من لدن جهاز التصويت، ويتجلى ذلك في ظواهر صوتية تحكم علاقة الأصوات بعضها ببعض، من مثل المماثلة بين الصوامت والصوائت، والإبدال بينها، وغيرها من الظّواهر.

كما يتحقق الاقتصاد بوساطة، تقليل الكلمات، قصد تخفيف الحِمل على جهاز النطق، من ذلك ما يعرف في اللغة بالمشترك اللفظي، إذ يشترك أكثر من معنى في لفظ واحد، و كان الأصل أن يُجعل لكل معنى لفظٌ خاص به، وشبيه بالمشترك اللفظي، ظاهرة التضاد، إذ يدل اللفظ الواحد على المعنى وضده في آن معا.

وإذا كان اللجوء إلى إشراك عديد المعاني في اللفظ الواحد اقتصادا في الألفاظ، وخوفا من تكاثرها، فيصعب علينا حصرها والإحاطة و الإلمام بها، فكذلك هي الحال مع ظاهرة التّذكير والتّأنيث، إذ الأصل أن واضع اللغة، قد جعل لفظا للمذكر، وآخر للمؤنث، حرصا على التفريق بينهما وعدم الخلط فيهما، ولكنّ خوفهم من أن تكثر الألفاظ، فتجلَّ عن الحصر والعد، لكثرة النوع وتعدده، سواء أكان حقيقيا أم مجازيا، قد ألجأهم إلى توسلِ وسيلة أخرى، تحقق التفريق والفصل بين المذكّر والمؤنّث، وتحقق في الوقت ذاته الاقتصاد في الجهد العضلي؛ بِقلّة الألفاظ. فكانت تلك الوسيلة: "تاءَ التّأنيث"؛ يقول بهاء الدين بن النحاس: « كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير المذكّر، كما قالوا: عير و أتان، وجدي وعناق وحمل و رخل، وحصان وحجر، إلى غير ذلك، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ، ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بان أتوا بالعلامة ، وفرقوا بها بين المذكّر والمؤنّث تارة في الصفة كضارب وضاربة، وتارة في الاسم كامرئ وامرأة و مرء ومرأة في الحقيقي، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة ، للتوكيد، وحرصا على البيان، فقالوا: كبش ونعجة، وجمل وناقة، وبلد ومدينة» .[xxiii]

إنّ اللجوء إلى مورفيم "التاء" بِعدِّه مُميزَ التّأنيث، والذي يُعدّ في الوقت ذاته وسيلة نحوية، قد حقق الاقتصاد المنشود، بعد أن كان المعوَّل عليه، في البدء، هو الوسيلة المعجمية،و ذلك بالإتيان بلفظ للمذكر، وآخر للمؤنث، ولا يخفى ما ينجم عنه من تضخم وضخامة في المعجم اللغوي. وليس الأمر مقصورا على اللغة العربيّة، بل

تعداها إلى أخواتها الساميات، إذ تدل المقارنة بين اللغات السامية، على أنّ « الساميين القدامى، كانوا يفرقون بين المذكّر والمؤنّث في اللغة، لا بوسيلة نحوية، ولكن بكلمة للمذكر وكلمة أخرى من أصل آخر للمؤنث؛ ففي العربيّة مثلا:(حمار) للمذكر، في مقابل (أتان) للمؤنث من الحمير، و(حصان) للمذكر، في مقابل (فرس) لأنثى الحصان، و(غلام) للمذكر، في مقابل(جارية)للأنثى وغير ذلك...» .[xxiv]

لاشك أنّ توسّل "التّاءَ" للتفريق بين المذكّر و المؤنّث، في نحو : فأر وفأرة، و مرء ومرأة، وبلد وبلدة، وعالم وعالمة...،قد حقّق الاقتصاد اللغوي، وأغنى ناطق اللغة عن الإتيان بلفظ آخر للدلالة على التّأنيث، ويبلغ الاقتضاب الألسني ذروته حين تعمد الجماعة اللّغويّة إلى « شيء من صفات المؤنّث بغير علامة التّأنيث »[xxv] من مثل :امرأة مذكار وهي التي لا تلد إلاّ الذكور ،ومئناث وهي التي لا تلد إلاّ الإناث، ومن مثل :امرأة حائض ،وحامل، و مُرضع ،و طامث وطالق..كما نجد الوصف الواحد، يتقاسمه المذكّر و المؤنّث،كقولنا: رجل صبور ،وامرأة صبور و رجل شكور وامرأة شكور ورجل قتيل وامرأة قتيل[xxvi]،فقد تحقق مبدأ "الاقتصاد" مرتين؛الأولى: حين لم نجعل لفظا للمذكر و آخر للمؤنث، بل أغنت تاء التّأنيث عن ذلك ، و الأخرى:حين خصصنا كلمة واحدة، للدلالة على التّذكير والتّأنيث في آن معا.

الفعل بين التّذكير والتّأنيث:

للفعل المسند إلى المؤنّث أحكام، وذلك بحسب موقعه بالنسبة إلى المسند إليه؛ فإذا تقدم الفعل، وكان ما أُسند إليه، مؤنثا تأنيثا حقيقا، ملاصقا له ، من غير أن يفصل بينهما شيء، وجب تأنيث الفعل، وكذلك هي الحال إذا تأخر الفعل، وجب تأنيثه سواء أ كان المسند إليه مؤنثا تأنيثا حقيقيا أم غير حقيقي (مجازي) نحو قولنا: المرأة كُرِّمت، والمبادئ انتصرت.

ويجوز تذكير الفعل أو تأنيثه، إذا تقدم، وكان ما أُسند إليه، مؤنثا تأنيثا غير حقيقي، نحو: اشتعل النار، واشتعلت النار[xxvii].

ويستوي التّذكير والتّأنيث في الفعل، إذا فصل بينه وبين ما اسند إليه بشيء ، نحو قوله عز وجل:﴿ **وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ** ﴾[هود:94]. وقوله سبحانه:﴿**وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ** ﴾[هود:67] فقد جاء الفعل (أخذ) مؤنثا مرة ومذكرا أخرى، والفاعل (الصيحة) واحد، وهو مؤنث.

يقول ابن الانباري: « اعلم أنّ أفعال المؤنّث إذا لاصقتها كان الاختيار إثبات التاء، وكان حذفها قبيحا، كقولك قامت هند...وإنّما قَبُح؛ لأنّ التّأنيث باب مضادٌ بابَ التّذكير، فيُفرّق بين فعل المذكّر والمؤنّث لاختلافهما. فإذا فصلتَ بين فعل المؤنّث وبينه بشيء اعتدل التّذكير والتّأنيث، كقولك: ضرب زيدا هند، وضربت زيدا هند. فمن أنّث لزم القياس، ومن ذكّر قال: لما حَجز بين الفعل والمؤنّث حاجز، رجع الفعل إلى أصله، والقياسُ التّأنيث، والتّذكير جائز »[xxviii]

ويجوز تذكير الفعل وتأنيثه مع ما يجمع بالألف والتاء، كقولك: جاءت المعلمات، وجاء المعلمات، ومع جمع التكسير، كقولنا: جاء الرجال، وجاءت الرجال؛ يقول ابن الأنباري: « وقال عزّ وجلّ: ﴿ **فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا** ﴾ [محمد:18]، فذُكِّر لأنّه جمع، والجموع يجوز في فِعلها التّذكير والتّأنيث...» [xxix]

هذا ويجوز التّذكير والتّأنيث في الفعل إذا كان من الأفعال التي لا تتصرف، نحو: نعم وبئس، وليس وعسى، فتقول:نعمتِ المرأة أمي ونِعم المرأةُ أمي... [xxx].

وبالعودة إلى القراءات الشاذة، نجدها، قد تعاملت مع الأسماء تذكيرا وتأنيثا، فما هو مؤنث في متواتر القراءة، قد تُذكِّره القراءة الشاذة، وما هو مذكر في مشهور القراءة، قد يصبح مؤنثا في شاذّها.وذلك بالنظر إلى الأسماء وما أُسند إليها من أفعال ؛ فتذكير الفعل ينبئ بأنّها مذكّرة ، وتأنيثه يشير إلى أنّها مؤنّثة ، ويكون ذلك بوساطة التبادل بين مورفيمَيْ "الياء"و"التّاء".

أ) تأنيث المذكّر:

يشير مصطلح التّأنيث هنا، إلى ظاهرة نقل الاسم أو الكلمة من التّذكير إلى التّأنيث ، فيُعاملُ معاملةَ المؤنّث إلاّ أنّ هذا التّحول من التّذكير إلى التّأنيث لا يتحقّق إلاّ إذا رافقه تعليل وتأويل ، لأنّ تأنيث المذكّر هو انتقال من الأصل إلى الفرع ، أو من القاعدة إلى الاستثناء ،و الذي يُعدُّ مخالفةً ، لما استقر في الذاكرة الجماعية، الأمر الذي يصدم ناطق اللغة، فكان أن تَطلَّب الموقف تعليلا وتأويلا، يخففان من صدمته ويُوجِدان قَبولا لديه.

فمِنَ الأسماء التي جاءت مذكَّرة في القراءة التي عليها العامة،في حين جعلَتْها القراءة الشّاذّة مؤنّثة ، نذكر:

"**البَقَر**" في قوله عز وجلا :﴿ **إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ**... ﴾[البقرة:70] قرأ الجمهور: (تَشابهَ) فعلا ماضيا مذكرا، يقول النحاس: « ذكَّر البقرَ لأنّه بمعنى الجميع...» [xxxi]

وقرأ الحسن[xxxii]: (تَشابَهُ) بضم الهاء فعلا مضارعا مؤنثا، إذ الأصل فيه:(تتشابهُ) فأُدغمت التاء الثانية في الشين. .

ويقول العكبري،موجِّها القراءتين،: « الجمهور على تخفيف الشين وفتح الهاء لأنّ البقر تُذكَّر، والفعل ماض، ويقرأ بضم الهاء للتخفيف على تأنيث البقر إذ كانت كالجمع » [xxxiii].

و البقر اسم جنس، يُذكّر و يؤنّث ، يقول الألوسي: « البقر اسم جنس جمعي يفرق بينه و بين واحده بالتاء ، و مثله يجوز تذكيره و تأنيثه ، كنخل منقعر ، و النخل باسقات..» [xxxiv].

"**قُلُوب**" في قوله تعالى:﴿**مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ...**﴾[التوبة: 117] قراءة الجمهور بتذكير الفعلين: (كاد) و(يزيغ) وهما فعلان مسندان إلى جمع وهو (قلوب) وقد تقدم الفعلان، ومن ثَمَّ جاز تذكير الفعل معه وتأنيثه، وقد جاءت القراءة عن أُبَي[xxxv]، بتأنيث الفعلين: (من بعد ما كَادَتْ تَزِيغُ قلوبُ)، فتأنيث الفعلين، جاء موافقا للقياس، أما تذكيرهما فعلى الجواز.

فمن ذَكّر فعلى تذكير "الجمع" ومن أنّث فعلى تأنيث "الجماعة"[xxxvi].يقول القيسي:« الياء والتاء في "تزيغ" سواء؛ لأنّ تذكير الجمع وتأنيثه جائز على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة » [xxxvii].

يقول الفرّاء : « وكل فعل كان لجماع مذكّر أو مؤنّث فإن شئت أنّثت فعله إذا قدّمته ،وإن شئت ذكّرته »[xxxviii] .

"**رُسُل**" في قوله جلّ ثناؤه :﴿**أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ...**﴾ [الأنعام: 130] قراءة الجماعة (يأتكم) بالياء على تذكير لفظ (الرسل)، وقرأ الحسن وقتادة والأعرج[xxxix]: (تأتكم) بالتاء، على تأنيث (الرسل).ولفظ (الرسل) جمع، وقد تقدم عليه فعله، ومن ثَمَّ جاز تذكير الفعل وتأنيثه، وقد يكون التّذكير على معنى: " جمع الرسل"، أما التّأنيث فعلى معنى:" جماعة الرسل ".

"**بَعْضُ السَّيَارَةِ**" في قوله جلّ و علا ﴿ **يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ** ﴾ [يوسف: 10] قراءة الجمهور (يلتقطه) بالياء على التّذكير، ذلك لأنّ ما أُسند إليه الفعل، وهو : (بعض) يُذكّر، وإن أضيفَ إلى مؤنث، وهو هنا (السيارة)، وقرأ الحسن(xl): (تلتقطه) بالياء على التّأنيث، على تأويل أنّ بعض السيارة، هو سيارة أيضا، يقول الزّجّاج: «وقرأ

الحسن تلتقطه بالتاء، وأجاز ذلك جميع النحويين، وزعموا أن ذلك إنما جاز لأنّ بعض السيارةِ سيارةٌ، فكأنّه قال« تلتقطه سيارةُ بعضِ السيارة ». [xli]

"**الْمَلائِكَةُ**" في قوله سبحانه﴿**:وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ...**﴾[الفرقان: 25] الجمهور على قراءة: (نُزِّل) فعلا ماضيا مبنيا للمجهول، وهو فعل مذكر، وقرأ أُبَي[xlii]: (نُزِّلَتِ) بتاء التّأنيث، وقد سبقت الإشارة إلى أن الفعل إذا كان للجمع وتقدم، جاز فيه التّذكير والتّأنيث، والفعل هنا تقدم ولفظ (الملائكة) جمع، ومن ثَمّ استوى فيه التّذكير والتّأنيث، وقد يكون التّذكير على معنى، نزل جمع الملائكة، أمّا التّأنيث فقد يكون على معنى الجماعة والتقدير: نزلت جماعة الملائكة، والله أعلم.

"**الْعَذَابَ**" في قوله عز وجل: ﴿... **الْعَذَابَ الأَلِيمَ(202) فَيَأْتِيَهُمْ...**﴾ [الشعراء: 201،202] القراءة التي العامّة: (فيأتيهم) بالياء، بتذكير الفعل، والضمير يعود على العذاب، أما قراءة الحسن وعيسى[xliii] فهي: (فتأتيهم) بتاء التّأنيث،أي: الساعة[xliv]، أو أنّ الضمير يعود على العذاب ولكن بتأويله بالعقوبة، أو على العذاب حقيقة،وقد أُنِّث لاشتمال العذاب على الساعة، وهي مؤنثة فأخذ منها التّأنيث[xlv]، وهذا ما ذكره "أبو حيان"،حين أورد قول أبي الفضل الرازي بأنّ الضمير: « للعذاب وأنّث لاشتماله على الساعة فاكتسى منها التّأنيث، وذلك لأنهم كانوا يسألون عذاب القيامة تكذيبا بها، فلذلك أنَّث » [xlvi].

"**الْبَحْر**" في قوله تعالى: ﴿...**وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ...**﴾ [لقمان: 27] فقراءة العامة: (يمده) بالياء، على تذكير الفعل وقرأ ابن مسعود وابن عباس وأُبَيْ[xlvii]: (تمده) بتاء التّأنيث.

"**آيَاتِ**" في قوله سبحانه: ﴿...**وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ وَ الْحِكْمَةِ** ﴾ [الأحزاب: 34] قراءة الجمهور: (ما يتلى) على التّذكير، أي اذكرن « ما يتلى من الكتاب الجامع، بين كونه آيات الله تعالى، البينة الدالة على صدق النبوة، بأوجه شتى وكونه حكمة منطوية على فنون العلوم والشرائع » [xlviii] وقد قرأ زيد بن علي [xlix]:(ما تتلى) بالتّأنيث والضمير هنا يعود على الآيات [l].

ب) تذكير المؤنّث:

تذكير المؤنّث، هو الانتقال بالكلمة من التّأنيث إلى التّذكير ،و هو بهذا المعنى يمثّل ردَّ فرع إلى أصله؛ فالمذكّر أصل أما المؤنّث ففرع عليه ، ومع ذلك فلابد من تعليل هذا التّحول،كما أنّه لا مناص من تأويل ،يُخرَّجُ الكلامُ وفقه،فيستقيم التركيب،معنىً

ومبنىً ،ومن الأسماء التي جاءت مذكرة في شواذ القراءة ، وهي في مشهورها مؤنثة، نذكر:

"**أَمْوَال** " في قوله عز وجل:﴿ **لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ...**﴾آل عمران:10] قراءة العامة (تغني)، بالتاء، وذلك لتأنيث الفاعل (الأموال) لأنها جمع مال، والمعنى: « لن تدفع عنهم أموالهم ولا أولادهم من عذاب الله شيئا »[li]. وقرأ السلمي: (لن يغنِيَ) بالياء، في أول الفعل على التّذكير، وكذلك قرأ الحسن، إلا أنه أسكن الياء الأخيرة لأجل التخفيف[lii].

وعلة تذكير الفعل (يغني) مع كون الفاعل (الأموال) مؤنثا، هي كون الفعل قد تقدم ، وقد وُجِد حائل أو حاجز فصل بينه وبين الفاعل،وهو:"عنهم"، أضف إلى ذلك، أن تأنيث (الأموال) مجازي أو غير حقيقي[liii]

"**آيَات**" في قوله جلّ ثناؤه: ﴿ **وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ** ﴾ [آل عمران:101] قرأ الجمهور (تُتْلى) بالتاء، فعلا مضارعا مؤنثا مبنيا للمجهول، والتّأنيث في الفعل مرده إلى تأنيث، ما أُسند إليه وهو نائب الفاعل (آيات)، وقرأ الحسن والأعمش[liv]: (يُتلى) بالياء على التّذكير، وتوجيهه أنّه قد تم الفصل بين الفعل ونائبه (آيات) بالجار والمجرور (عليكم)، وأنّ تأنيث (آيات) مجازي، كما أنّ المراد بالآيات: القرآن الكريم [lv]، ومن ثَمَّ يتحقق التطابق بين تذكير الفعل، وتأويل الآيات بالقرآن، وكأنّه قال: وأنتم يتلى عليكم قرأن الله.

"**رُسُلُنَا**" في قوله سبحانه: ﴿ **تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا...**﴾[الأنعام: 61]. قراءة العامة: (توفته) بالتاء، قبل الهاء، فعلا ماضيا مؤنثا، وذلك على تأنيث الجماعة،فالرسل جمع رسول،والجموع يجوز في فعلها التّذكير والتّأنيث كما مرّ بنا[lvi]، وعليه يمكن تأويل الرسل، بالجماعة، فكأنّ تقدير الكلام: توفته جماعة الرسل.

وقرأ الأعمش وابن مسعود[lvii]: (يتوفاه) فعلا مضارعا مذكرا والتّذكير على معنى الجمع، أي جمع الرسل، في حين كان التّأنيث على معنى الجماعة[lviii].

"**النَّار**" في قوله تعالى: ﴿**فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ...** ﴾[هود:113] قراءة الجمهور بتأنيث الفعل: (تَمَسَّكم)، وذلك لأنّ (النار) بعده مؤنثة، وقرأ علقمة ويحي والأعمش[lix]: (فيمسَّكُم) بالياء، أي بتذكير الفعل، وتعليل ذلك أن [lx]: تأنيث النار مجازي، ولأجل الفصل بين الفعل وفاعله (تمس) + كم + (النار)، وما دام تأنيث النار،غير حقيقي، فيمكن تأويلها بالعذاب، فكأنّ التقدير: فيمسكم العذاب. والله أعلم.

﴿**بَلْ تَأْتِيهِمْ بَغْتَةً فَتَبْهَتُهُمْ**... ﴾[الأنبياء: 40] جاء الفعلان: (تأتيهم) و(تبهتهم) مؤنثين ، في قراءة الجمهور، والضمير فيهما عائد ،إلى:[lxi]"النار" في الآية التي قبل هذه،وهي قوله سبحانه : ﴿**لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لاَ يَكُفُّونَ عَنْ وُجُوهِهِمُ النَّارَ** ﴾ [الأنبياء: 39] أو أنّه يعود إلى:"الوعد" من قوله عزّ وجلّ ﴿ **وَ يَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينْ**﴾ [الأنبياء: 38] «لأنه في معنى النار،وهي التي وُعدوها»[lxii]، أو أنّ الضمير فيهما،يعود إلى الساعة أو إلى العقوبة،والتقدير:بل تأتيهم الساعة أو العقوبة فتبهتهم ، وقرأ الأعمش[lxiii]بتذكير الفعلين: (يأتيهم) ، (فيبهتهم) والضمير فيهما للوعد ، أو لكل مِنْ "الحين" أو "النار" في قوله : ﴿... **حِينَ لاَ يَكُفُّونَ عَنْ وُجِوهِهِمُ النَّارَ**...﴾[الأنبياء: 39] ولكن على أن تكون "النار" بمعنى العذاب ، وعليه فالتقدير: بل يأتيهم النّار، أي العذاب،فيبهتهم ؛ يقول أبو حيان:« وقال أبو الفضل الرازي: لعله جعل النار بمعنى العذاب فذكّر ثم ردّها إلى ظاهر اللفظ ».[lxiv]

" **الْقُلُوب** " في قوله جلّ ثناؤه: ﴿ **تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ**﴾ [النور: 37] قراءة الجمهور: (تتقلب) بتأنيث الفعل،و قرأ ابن محيصن[lxv]: (يتقلب)، بالياء على التّذكير، وعلة ذلك، أنه فصل بين الفعل (يتقلب) وفاعله (القلوب) فجاز تذكيره، ومن ثم إعادة الفعل إلى أصله، وذلك لوجود الحائل أو الحاجز: "فيه".

"**جَنَّـةٌ**" في قوله عز وجل: ﴿...**أَوْ تَكُونُ لَـهُ جَنَّـةٌ** ﴾ [الفرقان: 08] قرأ الجمهور: (تكون) بالتاء مؤنثا لتأنيث لفظ (الجنة) بعده، وقرأ قتادة والأعمش[lxvi]: (يكون) بالياء على التّذكير، وجاز ذلك لأن هناك فصلا بين الفعل (يكون) وبين ما أُسند إليه (الجنة) وذلك بوساطة، الجار والمجرور (له).

"**كَلِمَـات**" في قوله سبحانه: ﴿ **مَـا نَفِدَتْ كَلِمَـاتُ اللَّـهِ**﴾[لقمان: 27] قرأ الحسن[lxvii]: (ما نفد كلام الله) حيث حذف التاء، فأصبح الفعل مذكرا، وجاء بعده بلفظة (كلام) وهي « اسم جنس يقع على القليل والكثير»[lxviii]، وبذلك طابق بين الفعل وفاعله، وكذلك كانت المطابقة بين الفعل والفاعل واقعة في قراءة الجمهور، بتأنيث الفعل (ما نفدت) وتأنيث الفاعل (كلمات) التي هي جمع قلة، ولكن عندما أضيفت إلى لفظ الجلالة (الله) أصبحت تفيد الكثرة،ذلك أنّ«جموع القلة إذا تعرفت بالألف واللام غير العهدية، أو أضيفت، عمّت، وصارت لا تخص القليل، والعام مستغرق لجميع الأفراد ».[lxix]

فقراءة الحسن لا ينجرُّ عنها إشكال، إذ صاحبَ تذكيرَ الفعل تذكيرٌ في الفاعل، كما أنّ الدّلالة المعنوية، تكاد تكون واحدة، ذلك أنّ (كلمات الله) تعم جميع الكلام، وتحمل دلالة الكثرة ، وكذلك (كلام الله) دل هنا على الكثير.

ويجمل الإلماع إلى أنّ هناك كلمات، قد تمّ نقلها من التّأنيث إلى التّذكير، ليس بقرينة الإسناد إلى الفعل و التبادل بين مُورفيمَيْ : "التاء" و "الياء" ،وإنما كان ذلك بوساطة علامات التّأنيث، مِنْ مِثْل التّاء المربوطة والألف المقصورة،فإلحاقها بالاسم دلالة على تأنيثه ،وحذفها منه يدل على تذكيره ،ومن تلك الأسماء نذكر:

"**الطَّائِفَة**" في قوله تعالى: ﴿ **وَ إِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ..** ﴾ [الأنفال: 07] فقد قرأها ابن محيصن (أحد الطائفتين) بتذكير (أحد) حيث حذف علامة التّأنيث وهي الألف المقصورة،وذلك أنّ تأنيث لفظ (الطائفة) مجازي و ليس حقيقيا، ومن ثَمَّ جاز تذكيرها[lxx].

"**ظِلاَل**" في قوله سبحانه: ﴿ **وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلاَلُهَا** ﴾[الإنسان: 14] قرأ الجمهور "دانية" فالتاء هنا هي مميز التّأنيث أو مورفيم التّأنيث، وإضافة هذه التاء إلى " داني" هو إيذان بتأنيث اللفظ وتحقيق الفصل بين المذكّر والمؤنّث، وقراءة التّأنيث التي عليها الجمهور، توافق المسند إليه، وتناسبه وهو " ظلالها" الذي هو جمع "ظل" ومن ثَمّ عومل معاملةَ المؤنّث.

هذا وقرأ الأعمش[lxxi] "دانيا" بالتّذكير، حيث حذف مميز التّأنيث، وعومل هذا الجمع (ظلال) معاملة المذكّر، و مع الجموع « لك أنْ تُذكِّر إذا أردت الجمع وتؤنث إذا أردت الجماعة » [lxxii].

وجاز التّذكير هنا لأنه قد فرق بين (دانيا) وما أُسند إليه (ظلالها) بلفظ (عليهم) يقول مكي بن أبي طالب: "ذكَّر للتفرقة، وقيل لتذكير الجمع"[lxxiii].

إنّ التناوب بين التّذكير و التّأنيث، على الاسم الواحد، يكاد يكون محصورا فيما تذكيره أو تأنيثه من باب المجاز لا الحقيقة، أما المذكّر و المؤنّث الحقيقيان، فلا مجال إلى معاملتهما بما يخالف أصل كل نوع وطبعه، في الواقع، ما داما سِمتَيْن وخاصّتيْن من سمات وخصائص الإنسان والحيوان.

هذا و قد راوحت القراءات الشاذة بين تذكير المؤنّث وتأنيث المذكّر، وقد صاحبَ الانتقالَ من نوع أو جنس إلى آخر، تقديرٌ وتأويلٌ، ليتحقق التشاكل والانسجام بين عناصر الجملة، وليتحقق قبل ذلك ، وهو الأهم ، قَبول لدى المتلقي، إذ إنّه لا يقبل هذا

التناوب أو الخلط في الجنس. وعلى الرغم من ذلك فإنَّ المتلقي، قد يستسيغ تذكير المؤنّث، في حين يقبل على مضض، تأنيث المذكّر، وعِلّة ذلك، هو جدلية "الأصل" و"الفرع" بين المذكّر والمؤنّث؛ فقد استقر في الأذهان أن المذكّر أصل، والمؤنّث فرع عليه، ومن ثَمَّ فتذكير المؤنّث جائز مستساغ، أما تأنيث المذكّر فمنكر مستغرب. يقول سيبويه: « وإنّما كان المؤنّث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكّر، لأنّ الأشياء كلها أصلها التّذكير، ثم تختص بَعدُ، فكل مؤنث شيء والشيء يذكر، فالتّذكير أول، وهو أشد تمكنا » [lxxiv].

ويقول ابن جني: « وتذكير المؤنّث واسع جدا، لأنه ردٌّ فرع إلى أصل، لكنّ تأنيث المذكّر، أذهب في التناكر والإغراب » [lxxv].

إنّ الاعتقاد بأن المذكّر أصل للمؤنث، هو الذي جعلهم لا يجدون حرجا في تذكير المؤنّث، في حين يتحرجون كل الحرج من تأنيث المذكّر. أضف إلى ذلك أن ما يؤكد أصالة المذكّر وفرعية المؤنّث، أنّ المذكّر لا يحتاج إلى علامة تميزه من المؤنّث، في حين وعلى العكس يحتاج المؤنّث إلى علامة تميزه عن المذكّر، من مثل التاء والألف المقصورة والممدودة ...

يقول السّراج : « الأصل في جميع الأشياء التّذكير لأنه لا يحتاج إلى زيادة، ولما كان التّأنيث فرعَ التّذكير احتاج إلى علامة تدل عليه..» [lxxvi].

وفي الأخير تبقى ظاهرة التّذكير والتّأنيث مضمارا تتبارى فيه اللهجات، ذلك أنّها قد تختلف في الاسم الواحد، فما تُذكِّره قبيلة أو لهجة قد تُؤنِّثه أخرى، والعكس بالعكس. من ذلك أنّ "الصّاع" مؤنّثة عند أهل الحجاز ومُذكَّرة عند أهل نجد وأسد، وربّما أنّثها بعض بني أسد، وكلمة "طريق" يؤنّثها أهل الحجاز، ويُذكِّرها أهل نجد وتميم، أما "السبيل" فمؤنّثة عند الحجازيين ومُذّكرة عند أهل نجد و بني تميم ،وكذلك هي الحال،بالنسبة إلى "الصراط" و"الزقاق" و"السوق" ، فإنها مؤنّثة عند الحجازيين،ومذكّرة عند أهل تميم، و"الهدى" مؤنّثة عند بني أسد وغيرهم يُذكِّرها،و"الإبهام" مؤنَّث عند جميع العرب إلا بني تميم أو بعضهم، فإنّهم يذكّرونه،و"الحال" أنثى وأهل الحجاز يُذكِّرونها،و"العنق" مؤنثة عند الحجازيين ومذكّرة عند غيرهم، و"الدرع" مؤنّثة وقد ذكَّرها قوم من فصحاء بني تميم،و"السُّرَى" يؤنّثها أعراب بني تميم وذكّرها غيرهم،و"الذراع" أنثى وبعض عُكل يُذكِّرونها،و"القِدْر" مؤنّثة وبعض قيس يُذكِّرها، وأهل الحجاز يؤنّثون "البسر" و يُذكِّرون "التّمر" ،وغيرهم يُذكِّر "البسر" و يؤنِّث "التّمر"...[lxxvii]

الإحالات

(i) رمضان عبد التواب، مقدمة تحقيق كتاب : البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، لأبي البركات بن الانباري، د:ط، مصر، مطبعة دار الكتب ، 1970م، ص : 37.

(ii) أحمد عبد المجيد هريدي، مقدمة تحقيق كتاب : المذكّر والمؤنّث، لابن التستري الكاتب ، ط، 1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1403 هـ -1983م، ص : 15.

(iii) يُنظر :إسماعيل أحمد عمايرة،ظاهرة التّأنيث ، بين اللغة العربيّة واللغات السامية"دراسة لغوية تاصيلية" ط: 02، الأردن دار حنين للنشر والتوزيع وخدمات الطباعة 1413هـ - 1993م، ص: 17.

(iv) نفسه .

(v) بديع إميل يعقوب، المعجم المفصل في المذكّر والمؤنّث (ط: 01، بيروت، لبنان : دار الكتب العلمية 1414هـ- 1994م) ص: 08.

(vi) ينظر: البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث لأبي البركات بن الأنباري، ص: 63 ،و المصباح في علم النحو،لـ: ناصر بن أبي المكارم المطري ، تحقيق وتعليق: ياسين محمود الخطيب، ومراجعة وتقديم : د: مازن المبارك (ط:1؛ بيروت:دار النفائس، 1417هـ-1997م) ص: 103 وما بعدها.

(vii) البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، ص: 146.

(viii) ينظر: أحمد عبد المجيد هريدي، مقدمة تحقيق كتاب: المذكّر والمؤنّث، لابن التستري الكاتب ، ص: 26.

(ix) مقدمة تحقيق، كتاب البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث ، لأبي البركات بن الانباري ص: 39.

(x) الخصائص،لأبي الفتح عثمان بن جني(ط:4،مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1999م) 2 /413 ، 414.

(xi) فقه اللغة، وأسرار العربيّة،لأبي منصور الثعالبي(د_ط،لبنان،منشورات دار مكتبة الحياة،د_ت) ص: 216، 217.

(xii) مقدمة تحقيق كتاب، البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث ، ص: 40.

(xiii) اللغة ،ج.فندريس،تعريب:عبد الحميد الدواخيلي ومحمد القصاص(د_ط؛مصر:المكتبة الأنجلو المصرية،د_ت) ص:127.

(xiv) علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي،(د-ط)، مصر، دار المعارف، 1962م، ص: 254.

(xv) ينظر: علم اللغة ، ص: 80.

(xvi) المعجم المفصّل في المذكّر والمؤنّث، ص: 09.

(xvii) الهوا مل والشوامل مسألة 111، ص 266- 268، نقلا عن مقدمة تحقيق، كتاب المذكّر والمؤنّث ، لابن التستري، ص: 17.

(xviii) التطور النحوي،برجشتراسر ،إخراج وتصحيح وتعليق:رمضان عبد التواب(ط:2؛ مصر :مكتبة الخانجي،1414هـ _1994م) ص: 112.

(xix) المذكّر والمؤنّث، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة(د،ط ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية، 1401هـ- 1981م) ، 1 /51.

(xx) اللغة ، ص: 127.

(xxi) ريمون طحّان،الألسنية العربيّة(1) "مقدّمة_الأصوات_المعجم_الصّرف"(ط:2 ؛ لبنان : دار الكتاب اللبناني،1981م) ص:14.

(xxii) فرديناند ده سوسُّر ، محاضرات في الألسنية العامة،ترجمة:يوسف غازي،ومجيد النصر (د_ط؛الجزائر :المؤسسة الجزائرية للطباعة،1986م) ص:180.

(xxiii) السيوطي، الأشباه والنظائر (1: 8/31) نقلا عن مقدمة تحقيق: د:رمضان عبد التواب، لكتاب البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، لأبي البركات بن الانباري، ص: 37، 38 .

(xxiv) مقدمة تحقيق: البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، ص:37.

(xxv) البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، ص:83.

(xxvi) نفسه، ص:84،83.

(xxvii) ينظر: المذكّر والمؤنّث، لأبي بكر بن الانباري ، تحقيق وتعليق ، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ومراجعة د:رمضان عبد التواب ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، د،ط 1419هـ-1999م، 2/ 210 وما بعدها، واللؤلؤة في علم العربيّة وشرحها ، لـ :يوسف بن محمد السّرّمرّي،دراسة وتحقيق:د/أمين عبد الله سالم (ط:1؛مصر ؛ مطبعة الأمانة،1412هـ _ 1992م) ، ص: 158 وما بعدها .

(xxviii) المذكّر والمؤنّث ، 2 /210.

(xxix) المذكّر والمؤنّث، 2 /214، وينظر: اللؤلؤة في علم العربيّة ص، 160.

(xxx) ينظر: اللؤلؤة في علم العربيّة و شرحها ،ص: 160، 161.

(xxxi) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس،تح:عبد المنعم خليل إبراهيم (ط:1؛لبنان:دار الكتب العلمية،1421هـ _ 2001م)60/1.

(xxxii) إعراب القرآن للنحاس، 1 /60 والبحر المحيط ،لأبي حيان الأندلسي،تح:جماعة من العلماء (د_ط؛لبنان:دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1412هـ _ 1992م)1 /410.

(xxxiii) إملاء ما من به الرحمن،لأبي البقاء العكبري،تح:نجيب الماجدي (ط:1؛بيروت:المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 1423هـ _2002م) ص: 44.

(xxxiv) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي ، لبنان ، دار إحياء التراث، د،ت-ط،1 /289، وينظر : لسان العرب لابن منظور،تح:عبد الله علي الكبير و محمد أحمد حسب الله و هاشم محمد الشاذلي(د_ط ؛ مصر:دار المعارف ،د_ت)1 /323 (بقر) .

(xxxv) معجم القراءات،د/عبد اللطيف الخطيب (ط:1؛دمشق : دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع،1422هـ _ 2002م) 472/3.

(xxxvi) ينظر:الظواهر الصوتية والصرفية و النحوية في قراءة الجحدري البصري ،د/عادل هادي حمّادي العبيدي (ط:1؛القاهرة:مكتبة الثقافة الدينية،1425هـ _ 2005م) ص: 99.

(xxxvii) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي،تح:ياسين محمد السّوّاس (ط:2 دمشق _بيروت:دار اليمامة،1421هـ _2000م) ص: 321.

(xxxviii) معاني القرآن،لأبي زكرياء يحي بن زياد الفراء ،تح:أحمد يوسف نجاتي و آخرون(د _ ط؛مصر:الدار المصرية للتأليف والترجمة،د _ ت)454/1.

(xxxix) المحرر الوجيز،لأبي محمد بن عطية الأندلسي،تح:عبد السلام عبد الشافي محمد (ط:1؛ لبنان:دار الكتب العلمية،1422هـ _ 2001م) 347/2 والبحر المحيط ،648/4، و معجم القراءات، 544/2.

(xl) معاني القرآن و إعرابه ،لأبي إسحاق بن إبراهيم السَّري الزّجّاج ، تح:د/عبد الجليل عبده شلبي (ط:1؛مصر:عالم الكتب،1408 هـ _ 1988م)94/3.

(xli) نفسه ، 94/3.

(xlii) روح المعاني للألوسي ، 130/19.

(xliii) الكشّاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري،تح:يوسف الحمّادي (د _ ط ؛مصر: مكتبة مصر،د _ ت)382/3،و البحر المحيط،192/8، وروح المعاني، 130/19.

(xliv) يُنظر:الكشاف،382/3.

(xlv) يُنظر: البحر المحيط،192/8.

(xlvi) نفسه.

(xlvii) البحر المحيط ، 8/ 420، وروح المعاني ،100/21، ومعجم القراءات ،7 /205.

(xlviii) روح المعاني، 20/22

(xlix) نفسه ، 21/22 ومعجم القراءات، 7 /285

(l) ينظر: معجم القراءات ،7 /285

(li) الجامع لأحكام القرآن،لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي،تح:أحمد عبد العليم البردوني وآخرون (د _ ط؛لبنان:دار إحياء التراث العربي،د _ ت) م 2 ج 4 / 21.

(lii) ينظر: البحر المحيط ،3 /35، والجامع م 2 / ج 4/ 21.

(liii) ينظر: وإعراب القراءات الشّواذ ،لـ:محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري،تح:د/عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (ط:1؛مصر:المكتبة الأزهرية للتراث،1424هـ _ 2003م) 1 :153 والجامع م 2/ج21/4.

(liv) البحر المحيط، 3 /283.

(lv) يُنظر: البحر المحيط ، 3 /283.

(lvi) المذكّر والمؤنّث، 2 /21.

(lvii) إعراب القرآن،لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل ابن النحاس،تح:عبد المنعم خليل إبراهيم (ط:1؛لبنان:دار الكتب العلمية،1421هـ _ 2001م) 14/2 ومعجم القراءات ، 2 /247.

(lviii) ينظر: البحر المحيط، 4 /540 وإعراب القرآن، 2 /14.

(lix) معجم القراءات، 4 /155.

(lx) ينظر: التخريجات النّحوية والصّرفية لقراءة الأعمش ،د/سمير أحمد عبد الجوّاد(ط:1؛مصر:مطبعة الحسين الإسلامية،1411هـ _ 1991م) ص: 83.

(lxi)ينظر: الكشاف، 3/ 190، والمحرر الوجيز 4 /83 والبحر المحيط، 7 /432 .

(lxii) الكشاف، 3/ 190.

(lxiii) الكشاف، 3/ 190، والبحر المحيط، 7 /432 .

(lxiv) البحر المحيط ، 432/7.

(lxv) معجم القراءات ، 6 /276.

(lxvi) البحر المحيط ،8/ 84 ومعجم القراءات، 6 /321.

(lxvii) البحر المحيط ، 8 /422.

(lxviii) لسان العرب، 3922/5 ، (كلم) .

(lxix) البحر المحيط ، 8 /422.

(lxx) ينظر: البحر المحيط ، 5 /277 .

(lxxi) المحرر الوجيز ،5 /411 والبحر المحيط ،10 /362.

(lxxii) البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، 2 /412.

(lxxiii) معجم القراءات للخطيب، 215/10.

(lxxiv) الكتاب ،كتاب سيبويه،لأبي بِشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تح: عبد السلام محمد هارون (ط:3؛مصر:مطبعة الخانجي،1408هـ _ 1988م) 3 /241.

(lxxv) الخصائص، 417/2.

(lxxvi) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السراج، تحقيق:خير الدين شمسي باشا (ط:01، دمشق، دار الفكر 1403هـ-1983م)ص: 70.

(lxxvii) ينظر: المذكّر والمؤنّث،لأبي بكر بن الأنباري [ت328هـ]، 1/ 383 ،394 ، 400، 407، 420، 421، 423، 430، 431، 457، 473، 480 . و المذكّر والمؤنّث،لابن التستري الكاتب[ت361هـ]،ص:64،65، 88، 109. و البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث،لأبي البركات بن الأنباري[ت577هـ]،ص:67، 70، 72، 77، 81، 83. والبحر المحيط 45،57/1 ، و 529/4 .